

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وأطلقهما في الفروع .  
وقال أبو بكر لو قتل بلا استتابة لم أر به بأسا .  
ونقل بن القيم رحمه الله في السياسة الشرعية أن الأصحاب قالوا لو رأى الإمام تحريق اللوطي  
فله ذلك وهو مروى عن أبي بكر الصديق وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم \$ فوائد .  
إحداها قال الشيخ تقي الدين رحمه الله في رده على الرافضي إذا قتل الفاعل كزان فقيلا  
يقتل المفعول به مطلقا .  
وقيل لا يقتل وقيل بالفرق كفاعل .  
الثانية قال في التبصرة والترغيب دبر الأجنبية كاللواط وقيل كالزنا وأنه لا حد بدبر  
أتمه ولو كانت محرمة برضاع .  
قلت قد يستأنس له بما في المحرر في قوله والزاني من غيب الحشفة في قبل أو دبر حراما  
محصنا فسمى الواطئ في الدبر زانيا .  
الثالثة الزاني بذات محرمة كاللواط على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب .  
وقدمه في الفروع وغيره .  
وجزم ناظم المفردات أن حده الرجم مطلقا حتما وهو منها .  
ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله ويؤخذ ماله أيضا لخبر البراء بن عازب رضي الله عنه .  
وأوله الأكثر على عدم وارث .  
وقد قال الإمام أحمد رحمه الله يقتل ويؤخذ ماله على خبر البراء رضي الله عنه إلا رجلا يراه  
مباحا فيجار